في أوجه تتغير بها خريطة العلاقات بين أصوات العربية، إذ الْتبست الضّاد بالظّاء قديماً، وأصبحَ سَلْبُ الإطْباق منها بحسب الأداء المعاصر موجباً لتحولّها إلى الدّال بعدَ أنْ كان هذا السّلْب في القديم يخرجها من الكلام، وصار الجَهْر هو السِّمَة الفارقة الوحيدة التي تميزها من الطّاء، ولم يكن ذلك كذلك في القديم، بل إنّ هذا التغيُّر الطارئ عليها كان موجباً لإدخالها في حروف القلقلة بتوافر شروط القلقلة فيها، وهو ما ليس الآن بكائن، كُلُّ أولئك موجب لرجع النظر بالكليّة في أمر الضّاد، وأحكام إدغامها في القراءة المعاصرة، وعلاقتها بالقديم، وهو ما نبسط القول فيه في موضعه من هذا البحث.

بين الضّاد والظّاء في القديم:

التَبَست الضّاد بالظّاء في القديم بجامع الرَّخاوة والجَهْر والاستعلاء (أو التفخيم) في كُلٍّ، وإنْ بَقيَت الاستطالة سِمَة فارقة بينهما؛ إذ إنّها صِفة لَمْ تُقَرَّ إلّا للضّاد وحدها، ومن ثَمَّ دَأَب المتقدّمون على التحذير من الخَلْطِ بينهما؛ إذ رأوا أَنَّ أَكْثَر النّاس لا يُحْسِنُون النُّطْقَ بالضّاد، بل يميلون به إلى الظّاء؛ لأَنّ الضّاد حرف عَصِيٌّ، وقد سبق نَصُّ ابن الجزري في هذا.

ولقد أَنْبَه الزمخشري على هذا في تفسير قوله تعالى[٧١]: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[٧٢]، قال: «بظنين، أي: بمتهم. من الظِّنّة وهي التهمة، وقرئ[٧٣] «بضنين» من الضَّنّ وهو البُخْل...، وفي مصحف عبدالله بالظّاء[٧٤]، وفي مُصحف أُبَيّ بالضّاد، وكان رسول الله ﷺ يقرأ بهما، وإتقانُ الفَصْل بين الضّاد والظّاء واجب، ومعرفة مخرجيهما مما لا بُدَّ منه، فإنّ أكثر العَجَم لا يُفَرّقون بين الحرفين، وإنْ فَرّقوا ففرقاً غير صواب، وبينهما بَوْنٌ بعيد».

قال الزمخشري: «ولو استوى الحرفان لما ثبت في الكلمة قراءتان اثنتان واختلافٌ بين جبلين[٧٥] من جبال العِلْم والقراءة، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب...».

ويبدو أنّ التباس الحرفين في النُّطْق اقترن بتشابههما في الخط، وقد أبان الجعبري عن هذا المُشْكِلُ بقوله[٧٦]:

«وجه بضنين أنّه رُسِمَ بِرَأْسٍ مُعْوَجّة وهو غير طَرَف، فاحتمل القراءتين».

قلت: ولعلّ الصُورة كما يأتي:

بضنين ← ـــــــ → بظنين

والضّاد والظّاء في الخط المُسْنَد صُورتهما متقاربة فهما على ما يأتي:

الضّاد الظّاء

والفَرْقُ بينهما هو رأس الظّاء البارزة، وهي ما تشير إلى الفَرق في النُّطْقِ بين الحرفين.

ولقد تواترت[٧٧] الضّاد والظّاء على مواضع من ألفاظ العربيّة حتى أحوج عُلماء الأُمّة إلى تصنيف رسائل ضافية تغيّت فضّ الاشتباك بين الحرفين، ومن ذلك ما أورده ابن مالك في كتابه[٧٨]: «الاعتضاد في معرفة الظّاء والضّاد»، إذ استظهر مواضع يتوارد فيها الحرفان، وكان من ذلك[٧٩]:

عَضّ الحرب والزمان - عـظ

مضـاف الخصـام - مظاظ

التضـافـر - التظافر

وتَتَبَّعَ ابن مالك ما جاء من الكلمات وفيها هذان الحرفان، وساقَ الأَمثلة مرتبة على أوائلها ومن ذلك[٨٠]:

حرف الهمزة : أَضَـلّ - أَظَلّ

حرف البـاء: البـضّ - البظ

البيـض - البيظ

حرف التـاء: التضفـير - التظفير

التقريض - التقريظ

. . . . . .

وكان يذكر الفرق بين الصُورتين من حيثُ المعنى، واستمر على هذا المنوال في رسالته.

وتوارد العُلماء على ذِكْرِ هذه الفروق[٨١]، وكان ممّن فَعَل هذا ابن القَطّاع في عَضّ، وعظظ قال[٨٢]: «وعَظّهم الزمان والحرب عَظّاً، مثل عَضّهم بالضّاد المعجمة».

ولو تابعت جمع مثل هذه المفردات لجمعت منها شيئاً كثيراً، فإذا نظرتَ إلى اهتمامهم بهذين الحرفين وتداخل صوتيهما عند الناطقين بالعربية، وكثرة التأليف فيهما، وفي الفرق بينهما علمت أن المشكل قائم منذ القديم، وأنّ ما يحصل الآن في زماننا من الخلط في التصويت بهما إنّما هو امتداد لِما كان فيما مضى.

ولقد نشأ عمّا امتازت به الضّاد من خصوصيّة في النُّطق وقابلية للالتباس بالظّاء أمور مشكلة فيما يتّصل بها من أحكام الإدغام، سواء من جهة إدغام غيرها فيها، أو إدغامها في غيرها، وظلّ تدافع الخصائص بين المُدْغَم والمُدْغَم فيه توافقاً أو تنافراً من أوفر ظواهر صوتيات العربية حظاً من النظر في القديم، بيدَ أنّ العَجَبَ العاجِب في الأَمر هو ما نَلْحَظُه من تبايُنٍ ظاهرٍ في المادة التي اتَّخَذها أَئِمّة النَّحو واللُّغة مِنَ المُتَقدِّمين مَناطاً للنَّظر، وما جاءَت به مرويات القراءات القُرآنيّة المَنْقولة بالمشافَهة والتواتر بين الحُفّاظ.

ولقد أجاءنا هذا التباين إلى النَّظر فيما حفلت به هذه المُصنّفات من أحكام وآراء لِنُعْمِلَ فيها أدوات الفحص والميز والترجيح بالعدول عن المِثال المصنوع، والقول الموضوع إلى ما هو ثابت بالرواية والسَّنَد، وضبط أهل العِلْم، وأفضى ذلكم بنا إلى انشعاب القول في جهتين:

- جهة تعالج أحكام إدغام الأحرف في الضّاد.

- وجهة تُعالج أحكام إدغام الضّاد فيما سواها من الأحرف، وهو ما يأتي بيانه على النَسَقِ السّابق.

* * *